محرّرو لبنان الجدد:

ميشال عون واللوبي اللبناني ـ الأميركي

سماح إدريس*

هل انتهت «انتفاضةُ الاستقلال» التي تفجَّرتْ تظاهراتٍ شعبيةً مطالبةً بمعرفةِ حقيقةِ منفِّذي اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وبانسحاب الجيش السوري واستخباراته من لبنان؟ من المؤكَّد أنَّها تعاني مصاعبَ جمّةً، ولاسيَّما بعد تشرذم قيادات المعارضة عقب عودة العماد ميشال عون من منفاه الباريسي إلى أرض الوطن في ٧ أيار، وبعد الانتخابات النيابية التي شَهدتْ معاركَ طاحنةً بين تلك القيادات. لكنّ الأكيد أنَّ «ثورة الأرز» لم تنتهِ بعد!

وللقارئ الذي لا يَعْرف الفارقَ بين انتفاضةِ الاستقلال وثورةِ الأرز، حسبُنا أن نقول إنَّ المصطلحَ الأوَّل، وشعارَه Independence 05، و«فُولارَه» الأبيضَ والأحمرَ، كلّها من إنتاج المعارضات اللبنانية بعد ١٤ شباط... مع تأثُّرٍ بخبرةِ بعضِ الناشطين في مجال الدعاية،[١] وبانتفاضاتٍ شعبيَّةٍ عالميةٍ أبرزُها تلك التي شهدتْها أوكرانيا وجورجيا.[٢] وأما المصطلح الثاني، «ثورةُ الأرز»، فقد أطلقتْه السيدة پاولا دوبريانسكي، نائبةُ وزيرةِ الخارجية الأميركية كوندوليسّا رايس في ٢٨ شباط، وما زال بانتظار تحقيقِ كاملِ أهدافه، التي لا تقتصر على «استعادة سيادة لبنان» من الهيمنة السورية، بل تتعدّى ذلك إلى استعادة لبنان إلى حظيرة الطاعة الأميركية، ونزعِ سلاح حزب اللّه، وإلغاءِ أيّ دعمٍ حاليّ أو محتملٍ للانتفاضة الفلسطينية وللمقاومة العراقية، وإرساءِ «سلامٍ» جديدٍ مع الكيان الصهيوني يتنكّر لحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ويتنكّر لاستكمالِ ما لم يُنفَّذ في القرار الدولي ٤٢٥ نفسِه: من استعادةِ مزارع شبعا، وعودةِ الأسرى من السجون الإسرائيلية، وبسطِ لبنانَ سيادتَه على مياهه المسروقة حتى الساعة، ووقفِ الخروق الإسرائيلية المتواصلةِ لبرِّه وجوِّه، وكشفِ مواقعِ الألغام المتبقّية على حدوده مع فلسطين المحتلّة... فضلاً عن نيْلِ التعويضاتِ الهائلة عن الخسائر التي تكبَّدها منذ عام ١٩٤٨.

هذا المقال سيركّز في قسمه الأول على دور العماد ميشال عون، أحدِ أبطالِ انتفاضة الاستقلال (وربّما ثورة الأرز أيضاً)، في حثّ الولايات المتحدة «والمجتمع الدولي» على مطالبة سوريا بسحب جيشها واستخباراتها. وأما القسم الثاني فيتناول دورَ بعض المنظّمات والشخصيات اللبنانية ـ الأميركية في تلك «الانتفاضة» أو «الثورة».

---

* ـ رئيس تحرير مجلة الآداب.

١ ـ على ذمّة **واشنطن پوست** (١٧ نيسان ٢٠٠٥)، فقد اكتشف سكوت ولْسون ودانيال ويليامز أنّ الشعارَ والفُولار هما من بناتِ أفكار السيّد سعيد فرنسيس وفريقِه من وكالة ساتشي آند ساتشي للإعلانات. وتَذْكر المقالةُ أنّ فرنسيس ورودي كامل وآخرين (من شركة كوانتوم كوميونيكايشنز) كانوا على موعدٍ مع السيّد وليد جنبلاط ليَعْرضوا عليه إعلاناتٍ تلفزيونيةً صنعوها لحزبٍ عراقيٍّ على أبواب الانتخابات العراقية، فوقعتْ جريمةُ اغتيال الحريري، وأُلغي الموعدُ. لكنّ حملةَ الإعلانات صبَّت في صالح انتفاضة الاستقلال بدلاً من الانتخابات النيابية اللبنانية، وأمَرت السيدة نورا جنبلاط بصناعة ٤٠ ألف فولار باللونيْن الأحمر والأبيض.

٢ ـ تَذْكر **واشنطن پوست** (راجع الهامشَ السابق) أنّ المثال الأقوى لانتفاضةِ الاستقلالِ اللبنانية لم يكن العراقَ بل أوكرانيا وجورجيا. وتَستْشهد على ذلك بالدكتور رومان كولتشيسكي، أستاذِ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي زار كييف في تشرين الثاني الماضي عندما اندلعت الثورةُ البرتقالية. فحين عاد، حاضَرَ عن مشاهداته هناك أمام طلّابه، ومن بينهم ناشطٌ في التيار العوني (من آل لطّيف) جاء مع أصدقائه إلى كولتشيسكي يَطْلبون مَشُورتَه بعد اغتيال الحريري؛ فطَلَب منهم أن يقلّدوا الشبابَ الأوكراني، وأن يُبقوا ثورتَهم «سلميةً،» ويُحظّروا الكحولَ وإثارةَ المشاكل في ما بينهم، وأن يخيِّموا في ساحة الشهداء «من أجل إبقاءِ الانتباهِ مسلَّطًا عليهم.» ونحن، إذ نَنْقل تلخيصًا لما ذكره مراسلا **واشنطن پوست**، فإنّنا لا ندعو بالضرورة إلى تبنّيه (وتبنّي حسِّه المؤامراتيِّ بعضَ الشيء)، وإنّما إلى وضع «انتفاضة الاستقلال» اللبنانية في سياقٍ تفاعليٍّ عالميٍّ ورفضِ نظريّة «المصادفة.»

I ـ الخطاب العوني في الخارج

منذ رجوع العماد ميشال عون إلى لبنان نتيجةً لما يراه البعضُ «صفقةً» بينه وبين الرئيسين لحّود والأسد،[1] وهو لا يكفّ عن ملء الدنيا ضجيجًا حول إيمانه بـ «العلمنة» و«المواطنة» و«تجاوُز الخطاب الطائفي» و«بأنّ نزعَ سلاح حزب اللّه شأنٌ داخليّ.» ولَكنْ هل كان ذلك حقّاً ما نَصَحَ به خطابُه في الخارج خلال الأعوام السابقة؟

إنّ محاولتنا البحثَ في تقلّبات الخطاب العوني قبل العودة وبعدها لا تَهْدف إلى التشهير بصاحبه على حساب أكثرية الزعماء اللبنانيين الآخرين، وإنّما إلى إعادة موضعته في مكانه الحقيقي: بوصفه إنسانًا سياسيّاً يسعى إلى النصر (وربّما إلى رئاسة الجمهورية)، بغضّ النظر عن كلّ زعمٍ مبادِئيٍّ وخلاصيٍّ ونبويّ،[2] كالذي يعبّر عنه خطابُه أمام أهالي جبيل في ٣٠ أيار: «اتبعونا وعلينا مسؤولية، وإنْ لم تتبعونا فلا أستطيع أن أقولَ لكم أيَّ شيء. أنا أدُلّكم على الطريق، إذا أردتُم سلوكَها تخلّصون أنفسَكم ولبنانَ. وإذا تردّدتُم فإنّ ما يحصل هو كالسرطان الذي ستكتشفونه في وقتٍ متأخّر، لكنْ بعد فوات الأوان.»[3]

أ ـ عون والطائفية. لو عدنا إلى خطب العماد عون، التي كان يوزّعها أنصارُه من منفاه على شبكة الإنترنت، فسيتبدّى لنا كثيرٌ ممّا يتناقض وخطابَه «المواطني» و«العلماني» المنتشر في وسائل الإعلام اللبنانية اليومَ. ففي خطابه في ١٣ تموز ٢٠٠٣ مثلاً يزعم أنّ «الحملة السورية استَهْدفت المسيحيين [اللبنانيين] بشكلٍ خاصّ، مهدِّدةً إيّاهم في وجودهم ذاتِه...،» وأنّ السوريين رَسّخوا في أذهان اللبنانيين «أنّ فكرةَ الخلاص لا تأتي إلاّ بإطاعة سوريا... وبتبنّي التقيّة ـ وهي إخفاءُ المرء لديانته أو معتقداته في أوقات الشدّة أو في مواجهة الخطر.»[4] فهل «المسيحيون [اللبنانيون] بشكل خاصّ» هم فعلاً مهدَّدون من قِبل السوريين؟ وهل عليهم أن يمارسوا التقيّةَ خوفًا على ديانتهم من السوريين؟ أمْ أنّ الوجود العسكري السوري في لبنان لم (يكن) يميّز بين اللبنانيين بحسب انتماءاتهم الدينية بل بحسب تبعيّتهم له؟ أليس هناك الكثيرُ من «المسيحيين» اللبنانيين الذين تباهَوْا أيامَ الوجود العسكري والاستخباراتي السوري بدينهم (إن لم نقلْ بطائفيّتهم) ما داموا راضين بذلك الوجود، بل وجَنَوْا المنافعَ منه؟ وهل المسيحيّون في لبنان كتلةٌ واحدةٌ أصلاً؟ الأرجح أنّ عون في خطابه ذاك، كما في خُطبٍ أخرى سنتحدّث عنها للتوّ، كان يتملّق الحساسيّةَ «الغربيةَ» ويتلاعب بمشاعر الغرب «المسيحي» الذي يرى في المسيحيين العرب ـ أسوةً باليهود العرب ـ أقليةً مضطهَدةً من طرف المسلمين.

قبل ذلك الخطاب، أيْ في ١٢ أيلول ٢٠٠٢، أجرى أحدُ عُتاة الأصولية المسيحية في أميركا، واسمُه پات روبرتسون، مقابلةً مع الجنرال عون.[5] ما يَلْفتنا هو أنّ الأخير لا يَنْبس ببنتِ شفة أمام ادّعاءِ الأول أنّ لبنان «كان بلدًا مسيحيّاً في الأساس» وأنّ المسيحيين «مواطنون من الدرجة الثانية ولا يتمتّعون بالحرّيّة ومهدَّدون،» مع أنّه كان من المفترض بمَنْ يتبنّى خطابًا وطنيّاً جامعًا في وجه «المحتلّ السوري» أن يشدّد على أنّ لبنان بلدٌ لجميع أبنائه وأنّ مواطنيه جميعَهم من الدرجة الثانية إلاّ مَنِ ارتضى العمالةَ للمحتلّ!

وفي ٢٠٠٣/٣/٧ ألقى عون محاضرةً في واشنطن دي. سي. أمام «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطية» و«معهد هَدْسون،» يستدرّ فيها جملةً من المخاوف والعواطف لدى الأميركيين الصهاينة والإسرائيليين. وستكون لنا وقفةٌ مطوّلةٌ عند هذه المحاضرة لاحقًا، لكنْ حسْبُنا هنا أن نشير إلى مغالطاته المسيحويّة. فعون يبدأ بالحديث عن وقوع لبنان منذ نهاية الستينيات ضحيّةً للإرهاب، ووقوعِه منذ أوائل الثمانينيات ضحيّةً للأصوليين الإسلاميين، ويصل إلى أنّ سوريا شَجّعت المنظّماتِ الأصوليةَ الإسلاميةَ التي «واصلتْ جرائمَها الطائفيةَ ضدَّ المسيحيين وضدَّ غيرهم ممّن يعادون الفوضى.» اللافتُ هنا هو الأمثلةُ التي يَسْردها عون على هذه الجرائم الطائفية سنة ٢٠٠٢: الأولى هي قتلُ ثمانية أشخاص في صندوق ضمان المعلّمين في ٣١ تموز ٢٠٠٢ على يدِ مجرمٍ يوحي الجنرالُ أنّه من المخيّمات

---

١ ـ تتبدّى ملامحُ الصفقة المفتَرَضة في الأمور التالية: (أ) على الرغم من إدانة عون التاريخية للقضاء اللبناني بوصفه خاضعًا للمحتلّين السوريين (راجعْ مثلاً خطابَه في ٢٠٠٣/١١/٢٢ على www.ualm.org)، فقد برّأه هذا القضاءُ قبل يومَيْن من رجوعه (خلافًا للأعراف القضائيةِ المعمولِ بها) من جرائم القيام «بأعمالٍ وخطبٍ لم تُجزْها الحكومةُ ومن شأنها تعكيرُ صلاتِ لبنان بدولةٍ شقيقةٍ وإذاعة أنباء كاذبة» بعد إدلائه عامَ ٢٠٠٣ بشهادةٍ أمام الكونغرس تَبْحث في قانونِ محاسبةِ سوريا. (ب) إسقاط القضاء اللبناني دعوى الحقّ العامّ عنه وعن رفاقه الضبّاط، قبل يومين من رجوعه، في ما يخصّ «الاعتداءَ على أمن الدولة الداخلي الناجم عن اغتصابِ سلطةٍ سياسية...» (ج) رفضُ عون مهاجمةَ الرئيس لحّود ورفضُه المطالبة بإقالته قبل أن يَنْظر مجلسُ النوّاب «الجديد» في ذلك (د) مطالبةُ عون بوقف الخطاب العدائي تجاه سوريا بعد انسحابها من لبنان (**السفير**، ١٣ أيار)؛ ويبدو لافتًا هنا الزيارةُ التي قام بها إلى سوريا أحدُ عناصر اللوبي اللبناني ـ الأميركي المؤيّد لعون (غابريال عيسى) واجتماعُه بوليد المعلّم (نائبِ وزيرِ الخارجية السوري) قبل عودة عون إلى لبنان.

٢ ـ يَذْكر روبرت فِسْك (**الأندبندنت**، ٨ أيار ٢٠٠٥) أنّ عون كان في التسعينيات يقارن نفسَه بالمسيح، ويُقارن أعداءَه ببيلاطس ويهوذا!

٣ ـ **السفير**، ٣١ أيار ٢٠٠٥. والأرجح أنّ «السرطان» يُحيل هنا على ما يراه عون من تغلغل البِترودولار الحريري في انتخابات كسروان ـ جبيل النيابية.

٤ ـ اعتمدتُ على النصوص الإنكليزية التي وَزّعها عون (وأنصارُه) باسمه الشخصي على شبكة الانترنت. والخطابُ أعلاه هو بعنوان Dhimmitude and Dissimulation (أي «الذمّيّة والتقيّة»). راجعْ موقعَ الحركة اللبنانية ـ الأسترالية المتحدة www.ualm.org.com.

٥ ـ قناة CBN، ضمن «نادي الـ ٧٠٠.»

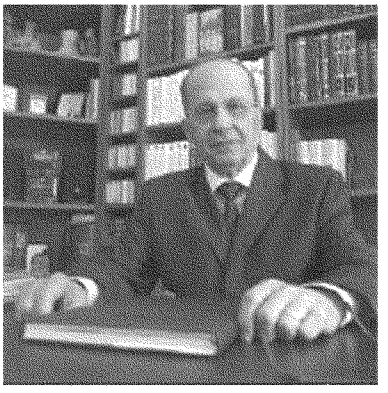

أيُّ عونٍ نصدِّق: عون الولايات المتحدة وفرنسا في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، أمْ عون «الرابية» في ٢٠٠٥؟

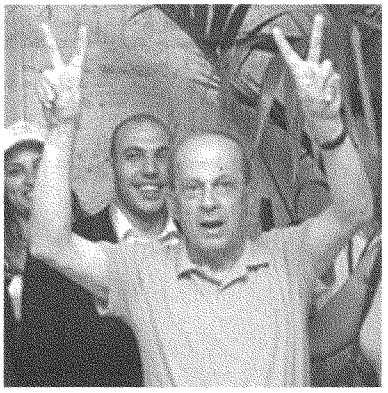

الفلسطينية حيث يَرْتع «الإرهابيون وأبطالُ الجريمة المنظّمة والمنظّماتُ الإسلامية الجذرية.» والثانية طاولتْ مبشِّرًا مسيحيّاً أميركيّاً في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢ في صيدا (ولا بدّ من ثمّ أن يكون القاتلُ مسلمًا أصوليّاً!). والثالثة تمّت في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٢ على يد مجنَّد لبناني «كان يداوم على حضور مادة دينية في مدرسة قرآنية داخل أحدِ المخيّمات حيث تعلَّم ـ كما يُزْعم ـ أنّ قتلَ المسيحيين واليهود سيضعه على طريق الجنّة.» لاحظوا كيف يَحْصر عون الجرائمَ بتلك التي يدّعي أنّها ارتُكِبتْ ضدّ المسيحيين واليهود **لأنّهم** كذلك، وكيف يَرْبطها بالتربية الإسلامية نفسِها («مدرسة قرآنية») وبالمخيّمات الفلسطينية![1]

قد يقول قائل إنّ خطاب عون المسيحويّ في الخارج يَهْدف إلى تحرير **كلّ** لبنان عبر استثارةِ حميّةِ المسيحيين (واليهود) الغربيين، والتلاعُبِ بالتنميطات (stereotypes) المعادية للإسلام والعرب والفلسطينيين والأصوليين. ولكنّ ذلك غيرُ مبرَّر أصلاً بالنسبة إلى مَنْ يزعم العلمانيةَ والمواطنيةَ، فضلاً عن أنّه يسيء إلى مفهوم «تحرير لبنان» لأنّه يَرْبطه بالأمل في مساعدةٍ أميركية ـ تبشيرية لن تكون بالضرورة أقلَّ ضررًا على لبنان من الوصاية السورية والأصولية الإسلامية!

ب ـ عون والإرهاب. طوال الأعوام التي سَبقتْ عودةَ ميشال عون إلى لبنان وهو لم يكفّ في الخارج عن اتهام سوريا وحزب الله بالإرهاب، إضافةً إلى إحدى عشرة منظّمة فلسطينية على أساس أنّ هذه جميعَها تقع «ضِمْن قائمة الولايات المتحدة للمنظّمات الإرهابية،»[2] حتى لو لم يَعِثْ بعضُها (حماس مثلاً) «إرهابًا» في لبنان. أمّا الحلّ الذي يقترحه لحلّ مشكلة الإرهاب فليس العملَ على علاجِ أسبابه، كما قد يُتوقَّع من شخصٍ لبنانيّ عربيّ مثل الجنرال عون شَهِدَ مأساةَ الشعب الفلسطيني والحصارَ على العراق والاجتياحَ الإسرائيلي للبنان. وإنّما الحلُّ الذي يقترحه عون لا يختلف البتّةَ عن ذاك الذي يَطْرحه «صقورُ البنتاغون»: دقرطة «الأنظمةِ الإرهابية،» كالنظام السوري، «المنتِجةِ للمنظّمات الإرهابية.»[3] وهذا ما يَدْفع بيات روبرتسون بعد مقابلة عون إلى أن يَطْلب من الرئيس بوش («وهو المسيحي المعادي للإرهاب») أنْ يَدْعم مشروعَ «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان.»

وفي ٢٠٠٣/٣/٧ يقدِّم عون أمام «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطية» و«معهد هدسون» في واشنطن دي. سي. رؤيةً تاريخيةً شاملةً للصراع الكوني لا تَخْتلف قَطُّ عن رؤية بوش المانويّة لمعسكريْن قطبيَّيْن:

ـ ففي جانبٍ، يقف الإرهابُ ممثَّلاً بالنظام السوري، والمجموعاتِ الفلسطينية المسلَّحة، والمخيَّماتِ الفلسطينية حيث «تَرْتع المنظماتُ الأصوليةُ الإسلاميةُ وتتواصل الجرائمُ الطائفية ضدّ المسيحيين...،» و«الثيوقراطياتِ الواحدية،» و«الديكتاتورياتِ المهيمنةِ في المنطقة،» و«الأنظمةِ غيرِ الديموقراطية التي تعلِّم الناسَ الكراهيةَ والقتلَ وتَدْفعهم إلى العمليّات الانتحارية...»

ـ وفي جانب آخر، يقف «العالمُ بقيادة الولايات المتحدة،» ويقف «الغربُ،» ويقف ضحايا الإرهاب الآخرون، وعلى رأسهم: ١) لبنان الذي كان «سويسرا الشرق،» و«مثالاً للاعتدال والتسامح [وسط] صحراء بشريةٍ تحيط به» و«جسرًا للّقاء بين الشرق والغرب،» وغيرَ ذلك من التنميطات التي تَنْهل من معجمِ استشراقيٍّ نافر. ٢) إسرائيل التي «دفَعَها» تسليحُ سورية للمجموعات الفلسطينية في لبنان إلى أن تجتاحَ هذا الأخيرَ (وكأنْ لا أهدافَ أو أطماعَ إسرائيليةً في لبنان)، ثم قامت سوريا بنقض «السلام» الذي أرستْه إسرائيلُ مع لبنان في ١٧ أيار ١٩٨٣. ٣) أما الضحية الثالثة للإرهاب فممثَّلو الغرب في لبنان، مثل السفارتيْن الأميركية والفرنسية اللتيْن استهدفهما الإرهابيون المدعومون من سوريا مرتيْن، ومثل الوحدات الأميركية والفرنسية العاملةِ ضمن نطاق القوات المتعدِّدة الجنسية (يا مساكين!)، ومثل مبشِّرٍ أميركيّ قَتَله «الأصوليون» في صيدا في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

ولمزيد من دغدغة عواطف الأميركيين اليمينيين يَخْتم الجنرالُ خطابَه السِّيادي بطمأنةِ هؤلاء إلى أنّ تحرير لبنان (من سوريا والإرهاب

---

١ ـ Transcript of General Aoun's Lecture in Washington DC, 3/7/2003, www.ualm.org.au

٢ ـ ٣ ـ قناة CBN، ضمن «نادي الـ ٧٠٠،» ٢٠٠٢/٩/١٢.

الأصولي والفلسطيني والقاعدي...) سيؤدّي إلى «عودة الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأميركية. وهذا سيشكّل تحيّةَ إجلالٍ حقيقيةً إلى ذكرى الضحايا الأميركيين الذين وَهَبُوا حيواتِهم من أجل الدفاع عن الحرية والديموقراطية في لبنان؛ فلقد جاءَ هؤلاء إلى لبنان من أجل السلام، وعلى السلام الحقيقي أن يتحقّق.»

وشبيهٌ بتلك الدغدغة ما يُمْكن اعتبارُهُ تملُّقًا في خطابات عون الغربية لمشاعر اليهود والصهاينة من أجل حثّ الولايات المتحدة على إنهاء «الإرهاب السوري.» تصوَّروا مثلاً أن يُغفل الجنرالُ في تلك الخطب أيَّ ذِكْرٍ للإرهاب الإسرائيلي، بل هو يَضَعُ (كما رأينا) إسرائيلَ في صفّ **المعتَدَى عليه** من طرف المجموعات الفلسطينية المسلَّحة وحزبِ اللّه في صراع العالم الحرّ (بقيادة الولايات المتحدة) ضدّ الإرهاب. وتصوَّروا أيضًا أن يقول في خطابه في ٢٠٠٣/٣/٧ إنّ لبنان «هو آخرُ بلدٍ في العالم ما زال تحت الاحتلال،» مدركًا ـ بلا شكّ ـ أنّ ذلك تحويرٌ واضحٌ لقول إدوارد سعيد «إنّ فلسطين **هي** آخرُ بلدٍ ما زال تحت الاحتلال» ـ ذلك القول الذي أفنى سعيد عمرَه في أميركا وهو يحاول ترسيخَه قبل أن يأتي عون (أو «مستشاروه» اللبنانيون ـ الأميركيون) بما يُخلخلُه.

ج ـ أيُّ «عونٍ» نصدِّق؟ بعد ذلك كلّه، وهو غيضٌ من فيض، مَنْ نصدِّق: عون الولايات المتحدة في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣؛ أمْ عون «الرابية» (لبنان) في ٢٠٠٥؟

عون الذي يحرِّض الولاياتِ المتحدةَ سنةَ ٢٠٠٣ وقبلَها على إسقاط النظام السوري من أجل تحرير لبنان ومسيحييه والعالم أجمعَ من سطوة الإرهاب ومن أجل «السلام الحقيقي»؛ أمْ عونَ الذي يصرِّح في ١٢ أيار ٢٠٠٥ بأنّ «سوريا انسحبتْ من لبنان و[لذلك] يجب وقفُ خطاب العدائيّة ضدَّها؟»[١]

عون الذي يدعو الولايات المتحدةَ إلى عدم مهادنة سوريا، وإلى عدم الاغترار «بالتعاون» السوري «التكتيكي والموقّت» في الحرب على الإرهاب، وإلى ضربِ الديكتاتورية لأنّها هي التي تُنتج وتَنْشر الأصوليةَ (أي الإرهابَ) كما جاء في خطاب للجنرال في ٢٠٠٣/٩/١٨ أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي؛[٢] أمْ عون الذي لم يعد يرى بعد رجوعه إلى لبنان أيةَ مشكلةٍ مع سوريا سوى الأسرى اللبنانيين المعتقلين في سجونها؟

عون الذي يدعو من واشنطن في ٢٠٠٣/٩/١٨ إلى أن «يترافقَ الانسحابُ السوري [من لبنان] مع نزع سلاح كاملٍ لكافّة العناصر المسلَّحة [باستثناء الجيش وقوى الأمن الداخلي]»؛ أمْ عَوْن الذي يقرِّر في «الرابية» تأجيلَ الحديثِ عن نزعِ سلاحِ المقاومة إلى ما بعد الانتخابات النيابية؟

ومع ذلك فلا يتوهمنّ أحدٌ أنّ تناقضات الجنرال تَقْتصر على مواقفه بين واشنطن/باريس والرابية، بل هي تمتدّ إلى داخل لبنان ذاته كلّما اقتضتْ مصلحتُه ومصلحةُ تيّاره ذلك. صحيحٌ أنّه يُعلن في ١٩ حزيران ٢٠٠٥ من على شاشة LBC، بعيْدَ هزيمة مرشّحيه في الانتخابات النيابية في الشمال، أنّه لا يمكن التأسيسُ على شيءٍ فاسدٍ، وذلك في معرض هجومه على استخدام خصومِه للطائفية وللمال الانتخابي من أجل الفوز. غير أنّ منطقَه ذاك لا ينطبق على تحالفاته مع رموزٍ شاع اتّهامُها بالفساد (ميشال المرّ)، وبالطائفية والعنصرية (نعمة اللّه أبي نصر)، وبقبولها بالوصاية السورية (وهؤلاء أكثرُ من أن يُحْصَوْا). فكيف تُبْنى العلمانيةُ والمواطنةُ ودولةُ القانون بمثل هذه الرموز؟ وبالمنطق عيْنِه، كيف يَسْتند الجنرالُ إلى خُطبه في الغرب، الناضحةِ بالاستشراق والطائفية وتملُّقِ الصهاينة والقيادةِ البوشيّة، من أجل تحرير لبنان؟ أليس التأسيسُ على شيءٍ فاسدٍ أمرًا مستحيلاً، كما قال هو نفسُه على شاشة LBC؟

غير أنّ المثيرَ للإزعاج حقّاً ليس تناقضَ عون هنا وهناك، وإنّما عدم خضوع ذلك **للمحاسبة** على يد القياداتِ الوطنيةِ والقوميةِ واليسارية، مع أنّ بعضًا منها (مثلَ الرئيس الحص) يَمْتلك اللغةَ الإنكليزية وله مستشارون وحلفاءُ يُمْكنهم استخدامُ الإنترنت للحصول على خطب عون في الغرب. فلماذا الاستخفافُ بالثقافة، وهو مرضٌ من أمراض الأحزاب اللبنانية اليوم، ومعظمُها «يتميَّز» بالرِّيفيَّة provincialism؟ ولماذا لا يسألون الجنرال عون حين يلتقونه، أو على صفحات الجرائد، عن حقيقةِ ما ورد على موقع www.free-lebanon.com بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ من أنّ «أيّوب قرّه» (وهو نائب عن الليكود في الكنيست الإسرائيلي) التقى عون في باريس للبحث في عودة عناصر جيش العميل لحد إلى لبنان؟[٣] أمْ أنّ كلَّ تساؤلٍ عن أيّ أمرٍ، حتى لو كان واردًا في غيرِ مصدر، يصبح ضربًا من التخوينِ المرفوضِ كما صارت الموضة؟

II ـ اللوبي اللبناني ـ الأميركي

لم تكن مساعي وخطبُ الجنرال عون الهادفةُ إلى «توريط» الولايات المتحدة و«المجتمع الدولي» في استصدارِ قرار دوليّ كالقرار ١٥٥٩ عامَ ٢٠٠٤، وفي استصدار قانونٍ من الكونغرس كقانون محاسبة سوريا عامَ ٢٠٠٣، لتَنْجحَ لو لم تأتِ في سياقِ جهودِ عددٍ من المنظّمات والشخصيات اللبنانية ـ الأميركية اليمينية. ولعلّ هذه هي التي قَصَدَها عون في المقابلة الهاتفية مع جريدة **النهار** عام ٢٠٠٢ حين أكّد أنّ تيّارَه «وَسَّعَ مدى نشاطاته من أجل توضيحِ قضيّتنا،» إلاّ أنّ «العمل

---

١ ـ **السفير**، ١٣ أيار ٢٠٠٥.

٢ ـ Testimony of PM General Aoun-House Subcommittee on International Relations, 9/18/2003, ualm. org. au.

٣ ـ هذا، وكان قرّة قد أخبر الصحيفةَ الإسرائيلية **هآرتس** في ٢٠٠٥/٥/٢، بحسب الموقع أعلاه، أنّه «يُجْري اتصالاتٍ **باسم الحكومة الإسرائيلية** مع الفرقاء اللبنانيين» من أجل ذلك الغَرَض، وذلك «ضمن قانون العفو العامّ.» وهذه المعلومة هي غيرُ تلك التي نفاها الجنرال عن «اتصالٍ هاتفي» تلقّاه سابقًا من قرّه في إسرائيل.

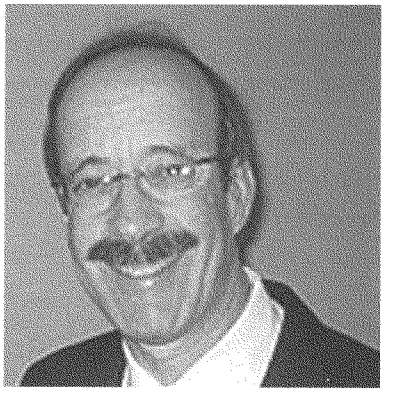

«صديقا» لبنان: إليوت أنجل وإليانا روس ليثن، راعيا «مشروع قانون تحرير سوريا ولبنان،» و«مشروع قاذ محاسبة سوريا»

السياسي الأساسي يَكْمن في الولايات المتحدة...» هذا رغم إقرار عون بأنّ الأولويةَ الأميركيةَ آنذاك كانت لعراق صدّام، ولكنْ مع ثقته أيضًا بأنّ الأميركيين لا بدّ أن يَنْطلقوا بعد العراق إلى «مهاجمةِ الأنظمة الديكتاتورية [الأُخرى] والتحريض ضدَّها.»[1]

وفي هذا الصدد كان لافتًا أن يُعْرب الجنرالُ بعد عودته إلى لبنان عن شكره ووفائه لناشطي اللوبي اللبناني في الخارج. ففي ١٢ أيار من هذا العام أقام تيّارُه مهرجانًا في جبيْل تحت عنوان «العودة واللقاء مع ناشطي التيّار العائدين من ديار الاغتراب،» وعلى رأس هؤلاء: طوني حدّاد وغابي عيسى. وفي المهرجان تحدَّث اللواء إدغار معلوف، فقال بالنيابة عن عون: «إنّ المغتربين الناشطين في التيّار [العوني] ساهموا في رقيّ الأوطان التي حَلُّوا بها... وقد نَفَضُوا الغبارَ عن الملفّ اللبناني واستطاعوا انْتزاعَ قرارٍ دوليٍّ [يَقْصد ١٥٥٩] يَعْترف بسيادةِ واستقلالِ لبنان مَن أعلى المراجع الدولية.»[2] كما يبدو لافتًا ما قاله عون نفسُه على الـ LBC بتاريخ ٥ أيار: «لقد حَرَّرتُ لبنانَ من خلال عملِ الشباب في دولِ الانتشار،» و«لقد حرّرتُ لبنانَ من خلال قرارٍ دوليٍّ.»[3] وعاد في ٨ أيار فحيّا «الانتشارَ اللبناني... الذي قام بدوْرٍ عظيم في رفع الصوت اللبناني المكبوتِ على أرضه وأَوْصَلَ القضيةَ إلى أعلى المراجع الدولية، التي تُنتج اليومَ استقلالاً للبنان وحريةً وسيادةً...»[4] وأكّد من جديد في ٢٦ أيار أنّه «ضدّ التدخُّل الأجنبي ولكنّنا [أيْ هو و'الشباب'] مسؤولون عنه!»[5]

فكيف «حَرّر» العماد عون وطنَنا، ومَنْ هم بعضُ «شباب الانتشار» الذين حَرَّرَ لبنانَ من خلال عملهم؟

قبل التطرّق إلى ذلك لا بدّ من الحذر من أمريْن مترابطيْن: **الأول** هو المبالغة في تقدير أثرِ المنظَّمات والشخصيات اللبنانية ـ الأميركية اليمينية في صنع القرار السياسي الأميركي، بالتحالف مع عون أو مِنْ دونه. **والثاني** هو المبالغة في إلغاءِ أيِّ أثرٍ لهم في ذلك القرار. ولعلّ الأصوبَ هو القول إنّ الإدارة الأميركية تُبْرز بعضًا من تلك المنظمات والشخصيات في لحظاتٍ محدَّدةٍ من أجل إضفاءِ طابع محلّي و«أخلاقي» على سياساتها التدخُّلية الخارجية. وتلك كانت الاستراتيجيةَ عينَها التي استخدمتْها تلك الإدارةُ في غير مكانٍ من العالم؛ والمثالُ الأوضحُ دعمُها لـ «المعارضة العراقية» قبلَ غزو العراق عامَ ٢٠٠٣، وإبرازُها شخصياتٍ ثقافيةً عراقيةً تَجْهر بتأييدها للغزو أمثالَ كنعان مكيّة. بل إنّ الإدارة الأميركية بدأتْ منذ أعوام قليلة انتهاجَ الأسلوبِ ذاتِه حيال سوريا، وذلك بدعم «حزب الإصلاح في سوريا» ورئيسِهِ فريد الغادري الذي يصوِّر بلادَه دولةً «تَدْعم الإرهابَ في العراق ولبنان» وتُجْبر «الأشوريين والكلدانَ والأقلياتِ المسيحيةَ الأخرى» على الهجرة![6] وليس مصادفةً في هذا المجال أن التقتْ في خريف ٢٠٠٤، وفي مكانٍ ما من الولايات المتحدة، عدةُ حركاتٍ يَجْمعها «الاضطهادُ» القوميُّ أو الدينيُّ أو السياسيُّ في العالم الثالث أمثال: التحالف الليبي ـ الأميركي الحرّ، والتحالف الإيراني ـ الأميركي، والرابطة الأميركية القبطية، والحركة الأرمنية اللبنانية، والاتحاد الماروني الأميركي، والحركة القبيلية الكردية، وحزب الإصلاح في سوريا، والمركز اللبناني للمعلومات (وهو تابع للقوات اللبنانية في الأصل)،[7] والجمعية الأكاديمية

١ ـ **النهار**، حوار مع هيام القصيفي، ٢٠٠٢، www.tayyar.org.

٢ ـ **السفير**، ١٣ أيار ٢٠٠٥.

٣ ـ قناة LBC، برنامج «كلام الناس» لمارسيل غانم، ٥ أيار ٢٠٠٥.

٤ ـ **السفير**، ٩ أيار ٢٠٠٥.

٥ ـ LBC، «كلام الناس،» ٢٦ أيار ٢٠٠٥.

٦ ـ من خطاب الغادري أمام لجنة هلسنكي الفرعية: راجعْ: وليد فارس www.defenddemocracy.org ، ٩ آذار ٢٠٠٥، الذي يَذْكر دقائقَ الجلسة التي جَمَعَتْه إلى الغادري وانتفاض قَنْبر.

٧ ـ لكنّ السيّد ناجي نجّار، كما سنرى، يَتّهمَ رئيسَ هذا المركز (طوني حدّاد) بأنّه كان «يمهّد الأرضَ» للجنرال عون داخل الكونغرس.

السريانية، وحركة السودانيين الجنوبيين.[١] فالحال أنّ ما يَجْمع هؤلاء المنتدين ليس الاضطهادَ أو ادّعاءَ الاضطهادِ فقط، بل عملُهم أيضًا لخدمة استراتيجية الإدارة الأميركية، وبتمويلٍ من أجهزتها في الغالب. المثير للانتباه أنّ اثنين من منظّمي المؤتمر هما من اللبنانيين ـ الأميركيين الذين لعبوا دورًا في إقرار الكونغرس لمشروع قرار محاسبة سوريا، وفي إقرار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩؛ وأعني: طوم حرب (الاتحاد الماروني العالمي)، وجوزيف جبيلي (قوّات لبنانية). كما أنّ اثنين من المتحدِّثين في حفل العشاء الذي أقامه المؤتمرُ أعلاه شخصيّتان لبنانيتان تدينان بالولاء (وبوظيفتهما أيضًا) لجورج بوش الصغير، وهما: وليد فارس ووليد معلوف (اللذان سنفصّل بعضَ ارتكاباتهما عمّا قليل).

إذن، ليس للوبي اللبناني ـ الأميركي أثر يُذْكر في صناعة القرار الأميركي، إلاّ عندما يقرِّر صُنّاعُ ذلك القرار استخدامَه لمؤازرتهم. والملاحَظ، كما يقول د. داوود خير اللّه من جامعة جورجتاون، أنّ الجماعات «الضاغطة» العربية «لا يُسمعُ لها صوتٌ إلاّ عندما تتماهى أهدافُها مع الأهداف الصهيونية.»[٢] ولذلك فليس من المبالغة القولُ إنّ العامل الأساسي وراء قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، والقرار ١٥٥٩، لم يكن «الشبابَ» الذين يَفْخر الجنرال عون بهم، وإنّما هو السيِّد بوش الصغير.

في ما يلي سأَقْتصر الحديثَ على منظّمة لبنانية ـ أميركية واحدة، وتحالفٍ لبناني ـ أميركي واحد، وشخصيتيْن من الجالية نفسها ـ والكلُّ أَسْهم (وإنْ شكليّاً كما ذكرنا) في تحريرِ لبنان من النفوذ السوري كما يقولون.

أ ـ المجلس اللبناني ـ الأميركي للديموقراطية LACD. رئيسُه طوني حدّاد، الذي استضافه الإعلاميُّ اللبنانيُّ مارسيل غانم على قناة LBC عشيّةَ عودة العماد عون إلى الوطن. خطابُ حدّاد ومجلسِه يتماهى تماهيًا تامّاً مع سياسة بوش الهادفةِ إلى «نشر الديموقراطية على امتداد الشرق الأوسط من أجل أميركا آمنةٍ» من الإرهاب، بما في ذلك استخدامُ سياسةِ الهجوم الوقائي pre-emptive strike.[٣] وفي ما يخصّ سوريا تحديدًا، فإنّ الأخ طوني لا يختلف البتةَ عن أعتى المحافظين الجدد في إدارة بوش. ففي مقابلة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٠ جَمَعَتْه مع مارك غينسبرغ (السفير الأميركي السابق في المغرب) وفريد الغادري («أحمد شلَبي» سوريا)، لا يكتفي بمطالبةِ سوريا بسحبِ قواتها من لبنان وإنّما بوقف «دعمها للإرهاب» ووقفِ «برنامج أسلحة الدمار الشامل السورية» (؟!) ووقفِ «تسلُّلِ الإرهابيين لقتل جنودنا [!] في العراق.» ويناشد حدّاد الإدارةَ الأميركيةَ أيضًا وقفَ الحوار مع سوريا وانتهاجَ سياسةِ القتال.

وفي ٢٠٠٥/٣/١٠ أَصدر مجلسُ طوني حدّاد بيانًا يَفْخر فيه بـ «الدور القيادي» الذي أدّاه من بين المنظّمات اللبنانية ـ الأميركية في طرح مشروع قانون محاسبة سوريا على طاولةِ الكونغرس. كما يتبجّح بدوره العظيم في مشروع قانونٍ آخرَ «مُؤيِّدٍ للبنان» لم تتّضحْ لنا أخطارُه كاملةً بعدُ، واسمُه LASLA، أيْ «مشروع قانون تحرير سوريا ولبنان،» أو ما تسمّيه إليانا روس ليثنن (وهي أحدُ راعييْه في الكونغرس) مشروعَ قانون «لا لسوريا لا»! ويَسْعى هذا المشروعُ إلى تكثيف العقوبات على النظام السوري من أجل «دعم الانتقال إلى حكومةٍ منتَخَبةٍ ديموقراطيّاً في سوريا ولاستعادةِ السيادة والحكم الديموقراطي في لبنان.» وفي أحد اللقاءات تتوجّه النائب روس ليثنن بـ «مليون شكر» إلى «طوني» (هكذا، حافْ!) وإلى «كلِّ اللبنانيين ـ الأميركيين المحبِّين للحرية الذين تُمثِّلهم مجموعتُك.» وفي اللقاء نفسه ينبري أليوت أنجل (وهو الراعي الثاني لمشروع قانون LASLA) فيذكِّر الحضورَ بأنّ حدّاد وَعَدَه «بأنّهما يومًا ما سيزوران معًا لبنانًا حُرّاً... وسيأتي ذلك اليومُ قريبًا.» اللّه يستر!

الجدير ذِكْرُه أنّ حدّاد اعترف في ٥ أيار ٢٠٠٥ في برنامج «كلام الناس» باتّصالاته (هو وغابي عيسى) بأعضاء الكونغرس من أجل الترويج لمشروع قانون محاسبة سوريا، غير أنّه حاول أن يُعطي المشاهدَ انطباعًا بأنّه لا يمكن التمييزُ في الكونغرس بين يهودي وغير يهودي.[٤] حسنًا يا طوني، ولكنْ هل أنجل مجرّدُ إنسانٍ «يهودي»؟ لا أحد يطلب منكَ أن تميِّز بين الأشخاص على أساس معتقداتهم الدينية، ولكنْ هل كنتَ تَجْهل ـ وأنتَ الضليعُ الضالعُ في شؤون الدهلزة lobbying منذ أعوام ـ أنّ أليوت أنجل هو أحد الرُّعاة الرئيسيين لقرار الكونغرس اعتبارَ القدس «عاصمةً موحَّدةً لدولة إسرائيل»؟ وهل كنتَ تَجْهل أنّه الراعي الأبرزُ لقرارٍ وافَقَ عليه الكونغرس «يعبِّر عن التضامن مع الشعب الإسرائيلي ضد الاعتداءات الإرهابية المستمرّة عليه،» و«يُقرّ بحقّ إسرائيل في محاربة الإرهاب... بوصف ذلك جزءًا من الحرب الكونية ضدّها»؟! وهل كنتَ تَجْهل أنّه يَعْتبر حزبَ اللّه وحماس والجهادَ بل وعرفات (رغم كل تنازلاته أمام العدوّ) وجوهًا مختلفةً للإرهاب؟[٥]

---

١ ـ Walid Phares, "A Mid East American Revolution is Coming," **Front Page Magazine**, Oct. 1, 2004, www.defenddemocracy.org

٢ ـ **السفير**، ١٧ أيار ٢٠٠٥

٣ ـ من إعلانٍ أصدره المجلسُ المذكورُ في ميشيغان، خريف ٢٠٠٤. أنظر:
Jordan Thornton, "CIA-Sponsored Lebanese Opposition...," 27 Oct. 2004, www.newswire.indymedia.org.

٤ ـ في برنامج «الاتجاه المعاكس» الذي يُعدّه د. فيصل القاسم لقناة الجزيرة، قال القاسم (قبل ثلاثة أعوام) إنّ أنجل وغيرَه من الصهاينة هم الذين حَضَّروا مشروعَ قانون محاسبة سوريا، وإنّ أنجل استَخْدَم الجنرالَ ضدّ سوريا. فردّ عون بأنّ هناك ١٥٧ نائبًا في الكونغرس أيّدوا المشروع، وأنّه لا يستطيع التمييزَ بين اليهوديّ فيهم وغيرِ اليهودي.

٥ ـ www.jewishvirtuallibrary.org، ٤ شباط ٢٠٠٤.

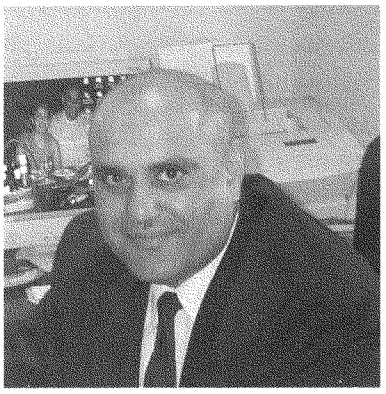

طوني حدّاد ووليد معلوف: الأول يؤيّد الهجوم الوقائي الأميركي، والثاني يردّ لأميركا «الجميلَ» بدعمها ضدّ الإرهاب!

إذن هذه هي نوعيةُ الاتّصالات التي يقوم بها رئيسُ «المجلس اللبناني ـ الأميركي للديموقراطية،» والتي استحقّ بسببها تكريمَ العماد واللواء (بل النائبيْن المنتخبيْن) ميشال عون وإدغار معلوف في جبيل، وتكريمَ مارسيل غانم من LBC. إنّ «نجاحَه» لا يعود إلى «سنواتِه الخمسَ عشرةَ» التي يقول إنّه «ناضَلَ خلالها فأَسْقط رهانَ أميركا على سوريا كورقةٍ رابحةٍ في لبنان،» وإنّما يعود إلى «نضال» الصهاينة داخل الكونغرس ضدّ فلسطين (لا عرفات وحده) وضدّ المقاومة اللبنانية وضدّ سوريا (سوريا الداعمةِ للمقاومة هنا وهناك، لا سوريا النظامِ الذي يضيّق على المعارضة الداخلية).

ولا بأس، قبل الانتقال إلى الحديث عن طرفٍ فاعلٍ آخرَ في اللوبي اللبناني ـ الأميركي، من ذكرِ معلومةٍ يروِّجها السيد ناجي نجّار، «رئيسُ حكومة لبنان في المنفى، القدس، إسرائيل،» بحقّ طوني حدّاد. صحيح أنّ شهادة نجّار لا يُمْكن الوثوقُ بها لكونها صادرةً عن لبناني «مقيمٍ» في إسرائيل، إلاّ أنّنا نضعها أمام القارئ ليَحْكم بنفسه على صحّتها، ولاسيَّما أنّها تحاول أن تَكْشفَ عن علاقة حدّاد بالجنرال عون وأنجل وليثن. يقول نجّار إنّ حداد مسؤولٌ عن تمويلِ وتنظيمِ حملاتٍ لجمع التبرُّعات لأنجل وليثن لكي يروِّجا لمشروع قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، وإنّ هذه التبرُّعات (من الجالية اللبنانية!) بَلَغَتْ ٣٠٠ ألف دولار جَمَعَها «مؤيِّدو الجنرال عون» لدعم أنجل شخصيّاً. ويَزْعم نجّار أنّ حدّاد «يمهِّد الأرضَ» لعون في الكونغرس مستخدِمًا أموالاً خاصةً كان الجنرال قد «سَرَقها من البنك المركزي قبل أن يغادر لبنانَ عامَ ١٩٩٠... وتُقدَّر بأكثر من ٥٠ مليون دولار أَوْدَعها البنوكَ الفرنسية.» نعم، قد تكون هذه المعلوماتُ غيرَ صحيحة، ولاسيَّما في شقّها الأخير بعد أن صَدَعَ الرفيق نجاح واكيم والرئيس سليم الحصّ رؤوسَنا بالحديث عن «نظافة كفّ» الجنرال ومحاربتِه للهدر والفساد. لكنْ لو صحّ الجزءُ الأوّلُ من شهادة نجّار (أي استخدام المال الانتخابي اللبناني لدعم نائبٍ معروفٍ بصهيونيّته الفاقعة)، فذلك سيكون من بين «مآثرِ» طوني حدّاد ومجلسِه و«شبابِ الانتشار اللبناني!»

ب ـ التحالف الأميركي ـ اللبناني ALC. هذا التحالف (على ذمّة د. وليد فارس المتخصِّص بأمور اللوبيات) حصيلةُ ستِّ منظّماتٍ لبنانية ـ أميركية هي: المركزُ اللبناني للمعلومات (تابع للقوات اللبنانية ويرأسه د. جوزيف جبيلي)، والاتحادُ الأميركي الماروني، والتجمُّعُ من أجل لبنان (موالٍ لحزب الوطنيين الأحرار)، والكتائبُ اللبنانية (ممثَّلةً بجوزيف الحاج)، والاتحادُ الثقافي اللبناني العالمي ـ فرع أميركا (برئاسة جون حجّار)، ومجموعةٌ يمثِّلها طوني أبو سمرا.[1] وقد رَكّز هذا التحالفُ منذ أواخر التسعينيات على بناء صِلات مع التيارات الأميركية السائدة، ولاسيَّما «المماثلة له فكريًا» من داخل الكونغرس. وبلغتْ تلك الصِّلاتُ ذروتَها في اجتماعٍ عقَدَه التحالفُ المذكورُ في حزيران ٢٠٠٠ برعايةِ مجلسِ الشيوخ الأميركي، وحَضَرَه أليوت أبرامز (الذي سيُصبح مستشارَ الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط أثناء ولاية بوش الأولى). وكان ذلك ـ في رأي فارس ـ بدايةَ استراتيجيةِ اللوبي اللبناني الجديدةِ في ضرورة التوجُّه نحو الحزبين الديموقراطي والجمهوري **معًا** من أجل استصدارِ قراراتٍ ثنائيةٍ داخل الكونغرس «لصالح» لبنان، شأن «قرار محاسبة سوريا» الذي رعاه أنجل (ديموقراطي من نيوجرزي) وليثن (جمهورية من فلوريدا).

من المثير هنا أن يطالعَ المرءُ ما يَذْكره وليد فارس عن دور «التحالف» في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. فقد دَعَمَ، بالاشتراك مع «الاتحاد الثقافي اللبناني العالمي،» إصدارَ الأمم المتحدة لقرارٍ جديدٍ يحلّ مكانَ القرار ٥٢٠ من أجل تحرير لبنان. وهكذا قام وفدٌ مشترك (ضمَّ جو بيْني رئيسَ «الاتحاد،» وطوم حرب أمينَ عامّ الاتحاد الماروني العالمي، وجون حجّار ممثِّلَ بَيْني في أميركا، وجوزيف جبيلي من «القوّات،» ووليد فارس) بلقاءاتٍ مع مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى. ولكنْ لولا مسؤولٌ أميركيٌّ من أصلٍ لبنانيّ، على ما يتابع فارس القولَ، لما صَدَرَ القرارُ ١٥٥٩. هذا المسؤول اسمُه وليد معلوف، وسنتحدّث عنه بشيء من التفصيل لاحقًا، ولكنْ حسبُنا هنا أن نشير إلى أنّ بوش عَيَّنه في الوكالة

١ ـ Walid Phares, "The Road to UNSCR 1559...," **Lebanon Wire**, Nov. 29, 2004, www.defenddemocracy.org

الأميركية للتنمية البشرية USAID، وكان أيضًا الممثّلَ المناوبَ للولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الثامنة والخمسين مكانَ السفير الأميركي الدائم جون نيغروبونتي، فكانَ بذلك أوّلَ ممثّلٍ للولايات المتحدة في الأمم المتحدة يُدلي بخطابٍ باللغة العربية (أيُّ فخرٍ لمعلوف ولبنان واللغة العربية!). وباعترافِ معلوف، فإنّ السفيرَ السوري إلى الأمم المتحدة السيد فيصل المقداد اتّهمه بـ «تمرير أجندةٍ خاصةٍ به» لكونه من أصلٍ لبنانيّ، لكنّ نيغروبونتي دَعَمَ في رسالةٍ إلى المقداد مواقفَ معلوف بوصفها معبِّرةً عن الموقف الأميركي المؤيِّد للبنان![1]

أمّا كتابةُ نصّ القرار ١٥٥٩ تحديدًا فتستند، بحسب وليد فارس، إلى أعضاء من «الاتحاد الثقافي اللبناني العالمي» (الذي يَزْعم فارس أنّه يمثّل ١٠ ملايين مغترب لبناني، ويَزْعم رئيسُه جوزيف بيْني أنّه «يحظى بدعم كاملٍ من وزارة الخارجية اللبنانية بوصفه الممثّلَ الشرعيَّ الوحيدَ للانتشار اللبناني في العالم!»)[2] وإلى أعضاء من «التحالف الأميركي ـ اللبناني،» بمن في ذلك محاميةٌ لبنانيةُ الأصل من جاكسونفيل (اسمُها جوانْ فخري) وديبلوماسيٌّ لبنانيُّ الأصل (لم يَذْكر فارس اسمَه). ثم بدأتْ «دهلزةُ» اللوبي اللبناني ـ الأميركي مع اللاّعبين الأساسيين الذين يحدِّدهم فارس بالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمكسيك وأستراليا... ودولٍ أخرى (؟). ولمّا كان تأييدُ فرنسا حاسمًا في المسألة فقد «طَمْأَنَ» وفدٌ لبنانيٌّ، مؤلَّفٌ (على ذمّة فارس أيضًا) منه شخصيّاً ومن فادي برق (؟) ورئيسِ وأمينِ عامٍّ «الاتحاد الماروني العالمي» سامي خوري وطوم حرب، ممثّلين للدولةِ الفرنسية إلى «الصداقة المستقبلية والروابطِ الثقافية الجامعة» بين لبنان وفرنسا! هذا وقد لعب الانتشارُ اللبناني في فرنسا دورًا في هذا المجال، كما يقول فارس، وبخاصّةٍ بسببِ وجودِ الجنرال عون في باريس.

ج ـ شخصيات لبنانية ـ أميركية. سنَقْتصر الكلامَ هنا على شخصيتيْن بارزتيْن كان لهما دورٌ شكليٌّ واضحٌ في «تحرير» لبنان، وهما وليد فارس ووليد معلوف، اللذان سَبَقَ أن تعرَّضنا لبعض نشاطاتهما إعلاه.

أما فارس فأستاذُ دراسات الشرق الأوسط في جامعة فلوريدا أتلانتيك، و«مستشارٌ رفيعٌ» في «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات» FDD في واشنطن، والسكرتيرُ العامُّ للاتحاد الثقافي اللبناني العالمي (سبق ذِكْرُه). وهو ضيفٌ دائمٌ على أبرز المحطّات الإعلامية الأميركية، حيث يَطْرح نفسَه متخصِّصًا في الإيديولوجيا البنلادنية والأقليّات الإثنية وصِدام الحضارات و... النساء من بين عشرات الموضوعات الأخرى! كما أنّه على قائمة «بنادور أسوشيتس» التي تضمّ «خبراءَ» من أمثال: كنعان مكيّة (العراقي)، وسعد الدين إبراهيم (المصري)، وريتشارد بيرل وايْ. أم. روزنثال (الأميركيين الصهيونيين). وهو على كونه، كما يدّعي، «خبيرًا» في الشؤون اللبنانية،«وعلى ارتباطٍ بكاملِ المجتمع المدني اللبناني،» فإنّه لم يَزُرْ لبنانَ منذ عام ١٩٩٦ (وهذا باعترافه الشخصي أمام بعثة هلسنكي في واشنطن)... وإنْ كان قد حاضَرَ في بلدانٍ قريبةٍ من لبنان: إسرائيل، وتحديدًا: القدس!

يَعتبر فارس نفسَه أميركيّاً، لكنّه ـ بحُكْم نشأته ـ خبيرٌ في عقلية الإرهابيين الأصوليين. وهكذا يَنْصح الأميركيين في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ بتشديد الحذر من هجماتٍ قاعديةٍ جديدةٍ لأنّ بن لادن يريد «الثأرَ للشرف» و«وراثةَ زعامةِ الجهاد» بعد القبض على صدّام واستسلام القذافي أمام الأميركيين. ونصيحتُه تلك، كما يُخْبر مستمعيه وقرّاءه الأميركيين، مستندةٌ إلى خبرته بشعوبٍ شَهِدت الإرهابَ «مثلَ الإسرائيليين والأتراك والمسيحيين اللبنانيين»! وما دمنا أتيْنا على ذكر المسيحيين اللبنانيين الذين يتبارى «شبابُ» الانتشار اللبناني في الدفاع عن وجودهم المهدَّد، فلا بدّ أن نستطردَ في القول إنّ فارس «وَعَّى» الناسَ في الغرب عامَ ٢٠٠٣ بقضيّة الذّميّة (مثلما فَعَلَ ذلك العمادُ عون نفسُه، ويا للمصادفة السعيدة)، أيْ «إساءةِ معاملةِ الجهاد (؟) للأقليّات،» مضيفًا ـ من باب تملُّق الصهاينة الأميركيين والإسرائيليين بلا أدنى ريْبٍ ـ أنّ اليهود «هم الذّميّون الذين استطاعوا تحقيقَ كيانٍ سياسي سيِّدٍ في مواجهة اللاتسامح العربي والإسلامي.»[3]

ومن بين آخر نشاطاتِ د. وليد فارس ترؤسُّه في ٧ آذار ٢٠٠٥ «وفدًا عالميّاً» إلى الأمم المتحدة باسم «الاتحاد الثقافي اللبناني العالمي،» سلَّم كوفي عنان مذكّرةً تطالبه بالتدخُّل «للإنهاء الفوري لاحتلال سوريا للبنان.» فلمّا كان السوريون لم يتجاوبوا بعدُ مع القرار ١٥٥٩ بحسب زعم ذلك الوفد، فإنّ على مجلس الأمن «التصويتَ على قرارٍ **جديدٍ** بالانسحاب،» وتشكيلَ قوةٍ متعددةِ الجنسيات «لحماية اللّبنانيين من القوى الأجنبية المسلّحة ولاسيَّما قواتُ الاحتلال السوري والمنظّمات الإرهابية،» بل ووضْعَ الجيش اللبناني نفسِه تحت إمرة تلك القوة المتعدّدة الجنسيات! كما تطالب المذكّرةُ عنان بتحرير المعتقلين السياسيين اللبنانيين من السجون السورية (لا الإسرائيلية طبعًا)، وبإعادة الممتلكات والأرشيفات «التي أُخذتْ» إلى الحكومة اللبنانية الجديدة (لا الآثار اللبنانية التي سَرَقَتْها إسرائيل)، وبتقريرٍ سوريٍّ كاملٍ عن «الموادّ العسكريّة المخبّأة» في لبنان (لا بتقرير إسرائيلي عن الألغام على

---

١ ـ من مقابلةٍ أجرتْها مجلةُ **المسيرة** مع وليد معلوف في واشنطن دي. سي. في ٤ نيسان ٢٠٠٥، www.al-kateab.org.

٢ ـ راجعْ مقالة فارس المذكورة آنفًا، "The road to UNSCR" ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤. أمّا «بيْني» فمن مواليد شمال لبنان عامَ ١٩٤٤، هاجَرَ إلى أستراليا عام ١٩٥٦. فماذا تقول وزارةُ الخارجية في مَنْ يدّعي أنّه يحظى بدعمها التامّ، وهو الذي يُطالب أميركا والمجتمعَ الدوليَّ بدعوةِ سوريا إلى حلِّ الحزبِ السوري القومي الاجتماعي «مَنْ ضمن المنظّمات التي أسّسها وأشْرف عليها جيشُ الاحتلال السوري»؟!

٣ ـ Walid Phares, www.israeloncampuscoalition.org, 2003.

وليد فارس وزياد عبد النور: الأوّل «خبير» في شؤون لبنان مع أنّه لم يزره منذ ١٩٩٦، والثاني شريك لـ «إيباك» وصقور البنتاغون ودانيال بايبس!

امتداد الخطّ الأزرق الفاصل بين لبنان وفلسطين)، وبتشكيل لجنةٍ دوليةٍ للتحقّق من «جرائم الحرب» التي ارتكبها السوريون منذ عام ١٩٧٦ (لا الجرائم التي ارتكبها الإسرائيليون منذ عام ١٩٤٨، وأوّلُها مجزرةُ الحولة). وأخيرًا تطالب المذكّرة، التي يَزْعم واضعوها تمثيلَهم لجميع اللبنانيين في دول الانتشار بإقرار وزارة الخارجية في لبنان (!)، بحلّ كلّ التشكيلات شبهِ العسكرية المدعومة أو المموّلة من قِبل «جيش الاحتلال السوري» بما فيها «التجهيزاتُ العسكريةُ والأسلحةُ التابعةُ لحزب اللّه، وحزب البعث السوري، والحزب السوري القومي الاجتماعي...»![١]

ويبدو أنّ أحدًا ما أخبر فارس أنّ السوريين انسحبوا فعلاً من لبنان، فقال أمام لجنة هلنسكي الفرعية في آذار ٢٠٠٥ في واشنطن إنّ ذلك تمّ حقّاً ولكنْ... على أساس «معاهدةِ الأخوّةِ والتعاون» الموقّعة بين لبنان وسوريا عام ١٩٩١، لا على أساس القرار ١٥٥٩. وهذا يعني، في رأيه، «أنّ بمقدور حكومةٍ موالية لسوريا في لبنان في المستقبل أن تَطْلب من القوات السورية العودةَ [إلى لبنان].» وعليه، فإنّه يُطالب بإلغاءِ تلك المعاهدة أصلاً لأنّها «أساسُ المشكلة.»

قبل الانتقال إلى الحديث عن شخصيةٍ لبنانيةٍ ـ أميركيةٍ ثانيةٍ ساعدتْ في «تحرير لبنان،» لا بأس في أن نضع أمام القارئ من جديدٍ ما قاله عن وليد فارس رئيسُ حكومةِ لبنان في إسرائيل السيّد ناجي نجّار، لما قد يَمْتلكه من معلوماتٍ صادرةٍ عن الاستخبارات الإسرائيلية. فهو يتّهم فارس بسرقة ٢٥٠ ألف دولار من خزينة القوات اللبنانية، وبأنّه راح «يمهّد الأرضَ» للجنرال عون في الولايات المتحدة عن طريق «قسْمةِ» المعارضةِ هناك وتسليم زمام أمرها إلى عون. ويَزْعم نجّار في هذا الصدد أنّ فارس جَنَّدَ د. جوزيف جبيلي من «القوات اللبنانية» واصطحبه عدةَ مرات إلى فرنسا لمقابلة عون من أجل «تحييد القوات اللبنانية في الخارج،» وأنّه «خَطَفَ الاسمَ السياسيَّ للاتحاد الثقافي اللبناني العالمي وأخذ يَسْتخدمه أداةً سياسيةً» لخدمة سياسة عون. والواضح أنّ رؤية نجّار إلى فارس وطوني حدّاد تَسْتند إلى (وتَدْعم في آنٍ واحدٍ) إيمانه الراسخ بأنّ العماد عون حصانُ طروادة سوريٌّ لتقسيم المعارضة (شأنه في ذلك شأن الرئيس لحّود وإيلي حبيقة مِنْ قَبْلِه كما يقول) من أجل أن يكون رئيسَ جمهورية لبنان القادم.[٢]

أما وليد معلوف، الذي سبق أن نَقَلْنا عن وليد فارس قولَه إنّه لعب دورًا حاسمًا في تسريع اللقاءات اللبنانية بمسؤولين أميركيين وغير أميركيين من أجل إصدار القرار ١٥٥٩، فأصلُه من كفرقطرا، إلاّ أنّه «يُطَمئننا» في مقابلةٍ أَجْرتْها معه جريدةُ **النهار**[٣] إلى أنّه كان قد قرّر منذ البداية أن يكون أميركيّاً ومندمجًا في المجتمع الأميركي ونظامِه السياسي بدلَ أن يعيش في أميركا وقلبُه وعقلُه «في بلدِ الأجداد!» ـ وهذا، في حدّ ذاته، يعني أنّ همَّه الأولَ هو خدمةُ أميركا لا لبنان. ويُضيف أنّ أميركا عامَلَتْه بصورةٍ حسنة، ولهذا قَرَّر أن يردّ لها الجميلَ، وأن يساعد الرئيس بوش على الانتصار في «حربه على الإرهاب وتحقيق الدمقرطة في الشرق الأوسط.» وهذه الدمقرطة تستند، كما يقول، إلى دالاتِ بوش الثلاث: Defence (الدفاع) والديبلوماسية Diplomacy والتنمية Development. ولذلك ارتفعتْ ميزانيةُ الوكالة الدولية للتنمية البشرية USAID التي عَيَّنه بوش فيها من ٨ بلايين إلى ١٤ بليون دولار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. بل يُخْبرنا معلوف أنّ بوش، من فرطِ حرصه على دقرطة منطقتنا، أَنشأَ برنامجيْن آخريْن لذلك الهدف هما «المبادرة المتوسطية المشتركة» و«الشرق الأوسط الأكبر وأفريقيا الشمالية.» لكنّ ذلك لم يكفِ كما يبدو، ولذلك يؤيّد معلوف رئيسَه في الحرب على العراق والشرق الأوسط: «فالشرق الأوسط أشبهُ بشجرة بلّوطٍ عتيقةٍ كبيرةٍ جدّاً وراسخةٍ جدّاً إلى درجةِ أنّ عليكَ أن تهزَّها من أجل التغيير؛ فالتغيير [في الشرق الأوسط] لن يأتي من الداخل.»[٤] ولعلّ السيّد معلوف، بهذا

---

١ ـ Walid Phares, "Immediate Attention...," March 7, 2005, www.wlcu.com.

٢ ـ Naji N. Najjar, "Syria and a Confused Administration...," Feb 25, 2005, www.free-Lebanon.com

٣ ـ **النهار** ٢٦ أيلول ٢٠٠٤.

٤ ـ **Washington Diplomat**, 11/10/2004.

التصريح، نسي دالاً رابعة في سياسة بوش لدقرطة الشرق الأوسط هي دالُ «الدمار» destruction أو دالُ «الدَّم.»

د ـ منظمات وشخصيات لبنانية ـ أميركية أخرى. يبقى أنّ هناك منظّمات وشخصيات أخرى تَعْمل داخل الولايات المتحدة «لخدمة لبنان.» ومنها: تنظيمُ حرّاس الأرز بزعامة إتيان صقر (الملقَّب بأبي أرز)، صاحبِ المجازر الشهيرة والأقوال العنصرية ضدّ الفلسطينيين في تلّ الزعتر وغيره. وتشير الأنباءُ إلى أنّ هذا الصقر التقى قادةَ منظّماتٍ صهيونيةٍ، واعترف مالكولم هونلاين (رئيسُ «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الأساسية») بلقائه من أجل الحديث عن «وضع المسيحيين في لبنان.» كما حَضَرَ لقاءً جَمَعه (إلى جانب وليد فارس) بالإسرائيلي موشيه بارْ نيا، الذي يصفه أبو أرز بأنّه «ناشطٌ مؤيِّد للصهيونية، شديدُ التأييد لإسرائيل، شديدُ التأييد للمسيحيين اللبنانيين.» فَكَمْ من الجرائم والخطايا تُرتكب باسمِكُم، أيُّها المسيحيون اللبنانيون!

ومن المنظّمات اللبنانية ـ الأميركية التي أَبْلَت بلاءً حسنًا في تحرير لبنان مؤخّرًا (ولكنْ من وصايةٍ واحدةٍ فقط) ما يُعرف بـ «اللجنة الأميركية من أجل لبنان حرّ» USCFL برئاسة زياد عبد النور، ابنِ النائب خليل عبد النور وأحدِ الدعاةِ الأساسيين لقانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان عامَ ٢٠٠٣. حلفاؤه؟ «إيباك» (لجنةُ الشؤون العامّة الأميركية ـ الإسرائيلية)، و«التحالفُ المسيحي في أميركا،» و«مؤتمرُ رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الأساسية» (وهذه كلّها ضِمْن الروابط المختارة selected links التي تَنْصح منظّمتُه بمراجعتها، وذلك على موقع www.freelebanon.org). داعمو منظّمته أو ما يسمَّى بـ «الدائرة الذهبية»؟ أليوت أبرامز (مستشارُ الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط)، وريتشارد بيرل (صقر البنتاغون)، وپاولا دوبريانسكي (نائبةُ رايْس وناحتةُ مصطلح «ثورة الأرز» عندنا)، ودانيال پايپس (المفتِّشُ العامُّ عن الأساتذة المؤيِّدين لفلسطين في الجامعات)، وأليوت أنجل (راعي قانون محاسبة سوريا واعتبار القدس عاصمةَ إسرائيل، وأحد المتبرّعين بألفِ دولارٍ أو أكثر للجنة زياد عبد النور). الجديرُ ذكرُه أنّ عبد النور وپايپس أَصْدرا عام ٢٠٠٠ تقريرًا مشتركًا يدعو أميركا إلى استخدام القوة العسكرية لطردِ سوريا من لبنان ونزع أسلحة الدمار الشامل التي تَمْلكها (؟!)، بدلاً من التعاطي الدبلوماسي معها. وكان ذلك التقرير، والتواقيعُ التي جُمعتْ في تأييده، من الوثائق التي استُخدِمتْ لإقناع الكونغرس بإقرار قانون محاسبة سوريا عامَ ٢٠٠٣.[١] والمخيف أنّ أكثر الموقّعين (أمثال بيرل وفايث وأبرامز ودوبريانسكي) سَبَقَ أن قَرَعوا طبولَ الحرب ضدّ العراق، وهم يَقْرعونها الآن ضدّ سوريا لا لدفعها إلى الخروج من لبنان فقط وإنّما لتغيير نظامها أيضًا ـ وهو ما يذكّر بخطاب عون في ٢٠٠٣/٩/٨ أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النوّاب الأميركي. والحقّ أنّه يَصْعب أن تجد وطنيّاً أو قوميّاً حقيقيّاً يَحْرص على بقاء أيّ نظام عربيّ على ما هو عليه، ولكنْ يَصْعب أيضًا أن نقتنعَ بأنّ ما ستأتي به أميركا وإسرائيل بديلاً سيكون أفضلَ كثيرًا من كرزاي وعلاّوي!

III ـ خاتمة

تلك كانت إطلالةً سريعةً على نشاطِ وخُطبِ الجنرال عون وبعضِ «الشباب» في دول الانتشار. فلا يغرَّنّكم ما يفعله بعضُ أبنائكم في الخارج، أيُّها المواطنون القابعون في لبنان. فهم يَعْملون ـ أيدْرون أمْ لا يَدْرون؟ ـ من أجل وصايةٍ أخرى بديلةٍ عن الوصاية السورية (المرفوضةِ بدورها طبعًا). والأهمّ أنّهم يتآمرون على المقاومة، وعلى سلاحها، في الوقت الذي تستمرُّ إسرائيلُ في خروقها شبهِ اليومية، وفي احتلالها لمزارع شبعا، وفي احتفاظها بالأسرى وجثث الشهداء، وفي إحجامها عن تسليم خرائط لحقول الألغام الممتدّة على طول الخطّ الأزرق بنسبة ٨٠٪ وبعمقِ ١٠ ـ ٢٠٠ متر،[٢] وفي منعها لبنانَ من الاستفادة من كاملِ حصّته المائية من نهرَي الوزّاني والحاصباني،[٣] وفي منعها الفلسطينيين في لبنان وغيره من حقّ العودة إلى بيوتهم في فلسطين. ومع ذلك، ليس مُستَبْعدًا أن يعود بعضُ اللاعبين السياسيين اللبنانيين إلى الحديث عن نزع سلاح المقاومة. فها هو العماد عون يَطْلب من حزب اللّه أن يقاوم «ثقافيّاً وإعلاميّاً» فقط (لعلّ السيد نصر اللّه يصبح زميلاً لنا في الصحافة عمّا قريب!). وها هو السيد سعد الحريري يصرِّح لمجلة **نيوزويك** بـ «أنّنا سنَنْزع سلاحَهم» We will disarm them:[٤] وكان في ٢٩ أيار قد قال لـ **واشنطن پوست** الجملةَ نفسها،[٥] وإنْ كان في الحالَيْن قد أَتْبع عبارتَه تلك بالقول: «سنَجْلس ونتحدَّث معهم وسنصل إلى حلّ.» والسؤال الذي يَطْرح نفسَه: ماذا لو لم تصلوا إلى حلّ يا شيخ سعد؟

وبالعودة إلى موضوعنا الأساسي عن اللوبي اللبناني ـ الأميركي، فإنّه يجب في الختام التنبيه إلى وجود مثقفين وأكاديميين وناشطين آخرين وجمعيات لبنانية وعربية ـ أميركية تُدافع عن حقّ لبنان وحقّ فلسطين وحقّ سوريا والوطنِ العربيّ عامةً في التحرُّر والسيادة والاستقلال... عن كلّ القوى والأحلاف المتآمرة. ولعلّ هذا أن يكون موضوعًا نتطرَّق إليه في المستقبل القريب.

بيروت

---

١ ـ "US Committee for a Free Lebanon," rightweb.irc-online.org.

٢ ـ العميد أمين حطيط، ملحق **السفير**، ٢٥ أيار ٢٠٠٥ (مقال لكامل جابر).

٣ ـ تضخّ إسرائيلُ يوميّاً أكثرَ من ألفيْ متر مكعّب من الحاصباني وأكثرَ من ٢٦٠٠ متر مكعّب من الوزّاني (المصدر السابق).

٤ ـ Lally Weymouth, **Newsweek**, June 6, 2005.

٤ ـ Washingtonpost.com, May 29, 2005.